المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

28/11/2013

الاتحاد الاشتراكي
يومية سياسية
www.alittihad.press.ma

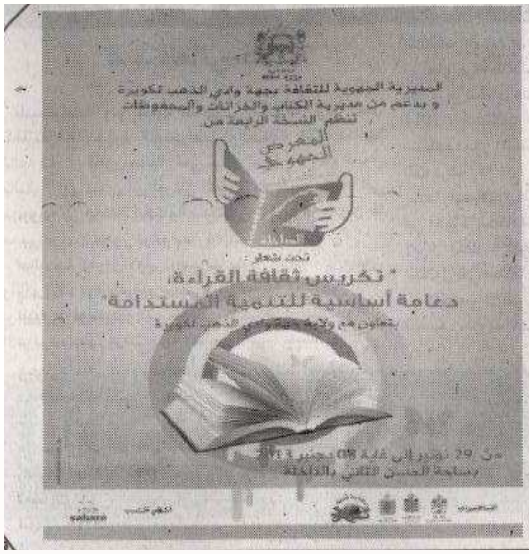

الدورة الرابعة للمعرض الجهوي للكتاب بالداخلة

10562/6

تنظم المديرية الجهوية للثقافة بجهة وادي الذهب ؛ لكويرة بدعم من مديرية الكتاب والخزانات والمحفوظات لوزارة الثقافة، وبتعاون مع ولاية جهة وادي الذهب لكويرة، المعرض الجهوي الرابع للكتاب تحت شعار: «تكريس ثقافة القراءة، دعامة اساسية للتنمية المستدامة»، وذلك في الفترة الممتدة مابين 29نوفمبر و 08 دجنبر 2013 بساحة الحسن الثاني بالداخلة.

وستعرف هذه التظاهرة إلى جانب معرض الكتاب، تنظيم برنامج ثقافي يشتمل على فقرات ثقافية متنوعة أبرزها تنظيم ندوات هامة الأولى في موضوع «نظرات في أرشيف الصحراء» في المكتبتين الوطنيتين المغربية والفرنسية، من تقديم الدكتور بوزيد الغلى وذلك بمناسبة اليوم الوطني للأرشيف؛ والثانية حول موضوع «التربية الحقوقية بالجهة، واقع وأفاق» من تاطير الأستاذ أحمد العهدي؛ والثالثة حول موضوع «دور التربية والتثقيف في الممارسة الحقوقية» من تاطير الأستاذ الدخيل المونساوي، والندوتين تنظمان بتعاون مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالداخلة ؛ أوسرد، التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان؛

بالإضافة إلى هذا سيتم تنظيم محترفات فنية وورشات تخص الأطفال تهتم بالحكاية والرسم والقراءة، مع تخصيص فترات صباحية لانشطة ترفيهية وعروض مسرحية موجهة للأطفال، أبرزها عرض مسرحية «بوتدينيت» لمحترف أصدقاء الخشبة بأكادير.

الحكومة تنتظر الضوء الأخضر لإلغاء المحاكم العسكرية

1228/1

بعد مرور تسعة أشهر على الإعلان عن مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي طالب فيها بإلغاء المحكمة العسكرية، وإسناد القضايا التي تختص بها إلى المحاكم العادية أو العمل على إعادة تحديد اختصاصاتها، لا يوجد مؤشر على أن هنالك مشروعا لإلغاء هذه المحاكم، رغم أن مذكرة مجلس اليازمي حصلت على تنويه ملكي.

ولم تقدم الحكومة والبرلمان على أي خطوة للقيام بإصلاحات حقيقية بخصوص هذه المؤسسة القضائية، رغم أن الملف الحقوقي للمغرب يواجه صعوبات كبيرة على الصعيد الدولي.

مصادر مطلعة كشفت أن الحكومة مازالت تنتظر الضوء الأخضر من جهات عليا لوضع يدها على هذا الملف الذي له ارتباط وثيق بالمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية.

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء تنخرط في سياسة الهجرة بالمغرب

S1739/8

الدارالبيضاء : سعد داليا

مجموعة توصيات منبثقة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ستشهر اللجنة الجهوية للدارالبيضاء ـ سطات على تنفيذها بخصوص تقرير المجلس الوطني حول «وضعية الأجانب وحقوق الإنسان»، كتحسيس المواطنين بالتصدي للمفاهيم العنصرية وكراهية الأجانب، ومحاربة الصور النمطية والخطابات السلبية حول الهجرة، والامتناع عن نشر أي خطاب يحرض على عدم التسامح والعنف وكراهية الأجانب والتمييز إزاءهم.

وأكدت «سميشة رياحة» رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان للدارالبيضاء ـ سطات خلال المائدة المستديرة، التي عقدت الأسبوع الماضي بأحد فنادق مدينة الدارالبيضاء حول «أي تفعيل لسياسة الهجرة بالمغرب» على تفعيل توصيات التقرير الموضوعاتي الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المتعلق بوضعية المهاجرين وطالبي اللجوء بالمغرب، والعمل على تطبيق فلسفة المجلس الوطني بإشراك كل القطاعات الحكومية (الشرطة، التعليم، الصحة، الوزارة المكلفة بالمهاجرين)، وفعاليات المجتمع المدني والهيآت الحقوقية، قصد التفكير بشكل جماعي في وضعية الهجرة وطالبي اللجوء من إيجاد سياسة إنسانية مندمجة، قائمة على المقاربة الحقوقية تساهم في الإشراك وخلق التشاور مع كل الفاعلين المعنيين بمشكل الهجرة.

وأضافت «سميشة رياحة»، أن هذا اللقاء يهدف إلى وضع خطة عمل تتميز بالتعاون والتنسيق دون إغفال أصحاب الحقوق المهاجرين وطالبي اللجوء ، إلى جانب المهام المطروحة على اللجنة الجهوية للسهر على إخراج المكتب الخاص باستقبال المهاجرين والتعاون فيما يتعلق بالتعاون في مجالات التوجيه، وتسهيل الأوراق للأجانب، والدور المنوط باللجنة الجهوية في مراقبة ورصد مدى تمتع الأجانب بحقوقهم.

اللقاء التواصلي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان للدارالبيضاء ـ سطات حول سياسة الهجرة بالمغرب، والذي حضرته مجموعة فعاليات إفريقية وأوروبية تشتغل بمجال الهجرة، يأتي في إطار شراكة مع حركة «وضوح طموح شجاعة»، الذي أكد «أحمد الزوين» أحد مؤسسيها على اشتغال الحركة حول موضوع الهجرة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان للدارالبيضاء ـ سطات، على اعتبار أن المغرب بلد للهجرة، وتبني الدولة سياسة جديدة في التعاطي مع الهجرة، مما ساهم في اشتغال الحركة على هذا المجال المتعلق باحترام حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا بضمان حرية التجول واختيار بلد الإقامة ومغادرة البلد والرجوع إليه، ويؤكد عضو حركة «وضوح طموح شجاعة» خلال اللقاء على ضرورة تأهيل العنصر البشري للتعامل مع ملفات الهجرة والعمل على توفير مراكز الاستقبال للمهاجرين، وتأهيل بنيات الاستقبال كالمدارس لإدماج أبناء المهاجرين، وكذا المؤسسات الاستشفائية لاستقبال الحالات الصعبة للمهاجرين .

الصحفي «مصطفى العراقي» عضو المكتب الوطني للنقابة الوطنية للصحافة المغربية، أشار في مداخلته حول «دور الإعلام في تنفيذ السياسة الجديدة للهجرة » خلال اللقاء إلى غياب لدى بعض الصحافيين التكوين الحقوقي وعدم التشبع بقيم حقوق الإنسان، وعدم اهتمام بعض المعاهد الخاصة للصحافة بالهجرة، التي لا تضعها ضمن مواد تدريس الطلبة الصحافيين، وكذا غياب المواثيق والقواعد لدى المنابر الإعلامية، التي تشكل جزءا من الخط التحريري، وهي بمثابة الرقيب الذاتي والأخلاقي والمهني للصحفي.

ويضيف عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن بعض الصحفيين ترسخت لديهم صور نمطية عن المهاجر من دول جنوب الصحراء في ظل سياقات تاريخية ومغالطات استعمارية، مقترحا مجموعة توصيات للقاء بوضع دليل يتضمن مقتضيات الاتفاقيات الدولية والمواثيق وأخلاقيات المهنة والتشريعات الوطنية المتعلقة بالهجرة، وعقد ندوات مع معاهد تكوين الصحفيين، يكون محورها التربية على حقوق الإنسان واحترام الكرامة البشرية ومناهضة العنصرية ومعاداة الأجانب.

مهاجرون من دول جنوب الصحراء (رشيف)

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

حقوق الطفل.. تفعيل النصوص القانونية يصطدم بعوائق عديدة

قال ، السيد محمد الصبار، يوم الثلاثاء بالرباط، إن تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بحقوق الطفل يصطدم بعوائق عديدة ذات طابع سياسي وتنظيمي ومالي.

وأكد الصبار، خلال تدخله في ندوة دولية المغرب محاكاة نموذج الأمم المتحدة، الذي ينظمه المرصد الوطني لحقوق الطفل، انه على الرغم من المقتضيات المنصوص عليها في دستور المملكة في مجال النهوض بحقوق الطفل، تفعيل هذه القوانين المتعلقة بهذه المقتضيات يواجه عوائق عدة.

واعتبر ان غياب مقاربة سياسية شاملة، والضبابية في تحديد الأدوار والمسؤوليات، وتداخل بين مهام المؤسسات زيادة على قلة الموارد المالية تمثل كلها أحجار عثرة تكبح مسار تفعيل الترسانة القانونية المتعلقة بحقوق الطفل.

وأبرز، من جانب آخر، الحاجة إلى بذل جهد إضافي من أجل تفعيل مقتضيات الدستور الذي منح مكانة بالغة الأهمية للنهوض بحقوق الطفل.

من جانبه، دعا المدير التنفيذي للمرصد الوطني لحقوق الطفل، مصطفى دانييل، المشاركين الشباب في هذا المؤتمر إلى الانخراط في هذا المشروع الأممي من أجل الاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال.

كما حث على التفكير في مقاربات جديدة قادرة على التعامل مع الإشكاليات الخاصة بالطفولة في شموليتها.

وتنظم هذه الندوة الدولية عشية الاحتفال بتخليد الذكرى العشرين لمصادقة المملكة على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل.

ويشارك في هذه الندوة، التي تنظم من 25 إلى 27 نونبر الجاري، شباب من دول مختلفة لمناقشة قضايا الطفل في المجتمع وتطور منظومة حقوق الطفل خلال العقود الأخيرة، والتفكير في الوسائل الكفيلة بتعزيز المكتسبات في هذا المجال.

محمد الصبار: تفعيل النصوص القانونية لحقوق الطفل يصطدم بعوائق عديدة

3/9563

قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد محمد الصبار، أول أمس الثلاثاء بالرباط، إن تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بحقوق الطفل يصطدم بعوائق عديدة ذات طابع سياسي وتنظيمي ومالي.

وأكد السيد الصبار، خلال تدخله في ندوة دولية "المغرب محاكاة نموذج الأمم المتحدة"، الذي ينظمه المرصد الوطني لحقوق الطفل، أنه على الرغم من المقتضيات المنصوص عليها في دستور المملكة في مجال النهوض بحقوق الطفل، تفعيل هذه القوانين المتعلقة بهذه المقتضيات يواجه عوائق عدة.

واعتبر أن غياب مقاربة سياسية شاملة، والضبابية في تحديد الأدوار والمسؤوليات، وتداخل بين مهام المؤسسات زيادة على قلة الموارد المالية تمثل كلها أحجار عثرة تكبح مسار تفعيل الترسانة القانونية المتعلقة بحقوق الطفل.

وأبرز، من جانب آخر، الحاجة إلى بذل جهد إضافي من أجل تفعيل مقتضيات الدستور الذي منح مكانة بالغة الأهمية للنهوض بحقوق الطفل.

من جانبه، دعا المدير التنفيذي للمرصد الوطني لحقوق الطفل، السيد مصطفى دانيل، المشاركين الشباب في هذا المؤتمر إلى الانخراط في هذا المشروع الأممي من أجل الاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال.

كما حث على التفكير في مقاربات جديدة قادرة على التعامل مع الإشكاليات الخاصة بالطفولة في شموليتها.

وتنظم هذه الندوة الدولية عشية الاحتفال بتخليد الذكرى العشرين لمصادقة المملكة على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل.

ويشارك في هذه الندوة، التي تنظم من 25 إلى 27 نونبر الجاري، شباب من دول مختلفة لمناقشة قضايا الطفل في المجتمع وتطور منظومة حقوق الطفل خلال العقود الأخيرة، والتفكير في الوسائل الكفيلة بتعزيز المكتسبات في هذا المجال.

المجلس الوطني لحقوق الانسان يقدم رأيا استشاريا بشأن مشروع قانون تشغيل العمال المنزليين

الدعوة لحماية الفئات الهشة والملاءمة مع مدونة الشغل والاتفاقيات الدولية

2/22763

عبد الكامل العيساوي

أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن مشروع القانون المحددة لشروط الشغل والتشغيل المتعلق بالعمل المنزلي يتسم بضعف ارتباطه بالقاعدة العامة المتمثلة في مدونة الشغل، حيث إنه لا يحيل عليها بوضوح إلا بشكل جزئي. واقترح في هذا السياق جملة من التعديلات. ودعا إلى عدم الحد من نطاق الضمانات القانونية الممنوحة للفئات الهشة من العمال وملاءمة أحكام من هذا المشروع مع الضمانات القانونية المشتركة التي تنص عليها مدونة الشغل.

وقدم المجلس رأيه الاستشاري بشأن مشروع قانون العمال المنزليين على إثر الطلب المقدم له من قبل رئيس مجلس المستشارين، وذلك طبقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 25 من الظهير المؤسس له والمؤرخ في فاتح مارس 2011

وتم إعداد هذا الرأي الاستشاري اعتمادا على مختلف المرجعيات المعيارية والتصريحية على المستوى الوطني والدولي، بدءا من ديباجة الدستور وفصوله 8 و19، و30 و31 و34، إضافة إلى 8 اتفاقيات تهم حقوق الطفل وحماية العمال بمن في ذلك العمال المنزليين، فضلا عن اعتماد قوانين مقارنة، وتقارير منظمات دولية.

وأوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمصادقة على اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين الحاملة لرقم 189، والاستعانة بتوصية منظمة العمل الدولية.

بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين عدد 201 كموجه تأويلي تسمح بقراءة مشروع القانون في ضوء مرجعية تربط اتفاقيات منظمة العمل الدولية بباقي اتفاقيات حقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل والإتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

الأجور تفجر نقاشا حادا داخل المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف. "كود" تنشر التقرير المالي واستنزاف الأجور لـ 27 في المائة من الميزانية وأسرار الاقتراع والهجوم على الصبار (وثائق)

أنس العمري
الخميس 28 نونبر 2013 -

حصلت "كود" على نسخة من التقرير المالي الذي عرض في المؤتمر الرابع للمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، والذي أنهى أشغالة، الأحد الماضي، بانتخاب 87 عضوا في المجلس الوطني.

ويظهر من خلال التقرير، المتعلق بالفترة الممتدة ما بين دجنبر 2009 وأكتوبر 2013، والذي تنفرد "كود" بنشره، رفقة لائحة أعضاء المجلس الوطني، أن الأجور استنزفت 27 في المائة من ميزانية المنتدى، بملغ أجمالي ناهز 50 مليون سنتيم، وهو ما فتح نقاشا ساخنا تخللته تساؤلات من قبل مؤتمرين عن "سبب صرف كل هذا المبلغ في عمل من المفروض أن يكون تطوعيا، كما هو الشأن في كل الأعمال الجمعوية".

كما عرف المؤتمر تسجيل صراع قوي بين مكونات سياسية (النهج الديمقراطي، والطليعة، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والاشتراكي الموحد)، من أجل الحفاظ على "وزنهم" داخل المنتدى، إذ اعتبرت أصوات معارضة أنها أقصيت، ما دفع بعضهم إلى الانسحاب وآخرون قرروا تجميد عضويتهم.

وتحدث البعض عن أن هذه المكونات "فرضت" لائحة المجلس الوطني، إذ جرى التراجع عن الاقتراع السري المباشر، بعد إحضار لائحة متوافق عليها بين الأحزاب المذكورة.

وتميز المؤتمر، الذي امتدت أشغاله لثلاثة أيام، بقيام محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وأحد مؤسسي المنتدى، بزيارة ود ومجاملة، غير أنه سرعان ما رفعت في وجهه شعارات من قبيل "المخزن سير فحالك"، في حين أيد مؤتمرون حضوره.

ومن المنتظر أن يعقد المجلس الوطني للمنتدى اجتماعا، بعد أقل من أسبوعين من الآن، لانتخاب المكتب التنفيذي للمنتدى.

المنتدى المغربي من أجل الحقيقة و الإنصاف

المكتب التنفيذي

التقرير المالي المقدم للمؤتمر الوطني الرابع

يغطي هذا التقرير منذ دجنبر 2009 إلى أكتوبر 2013

92998,26 مجموع مصاريف الولاية السابقة

97067,41 مجموع مصاريف الولاية الحالية

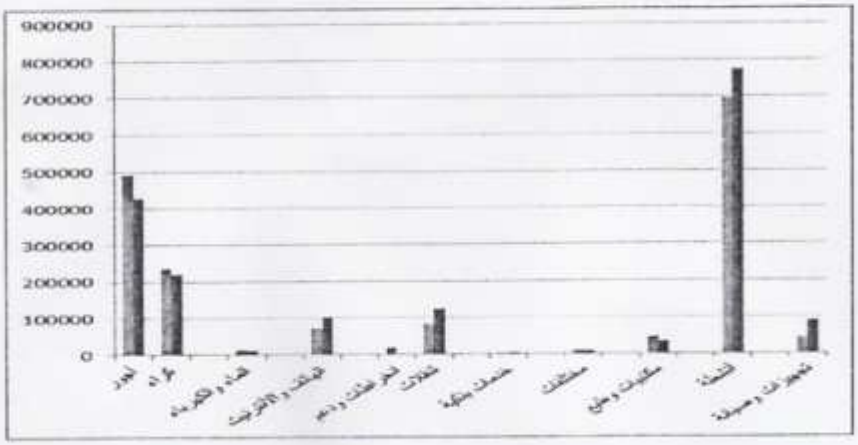

مقارنة بين مختلف أوجه الصرف خلال الولايتين السابقة والحالية

الرمادي فاتر / الولاية السابقة

الرمادي داكن / الولاية الحالية

مقارنة بين مداخيل الولاية السابقة والولاية الحالية

تطور المداخيل حسب الدورات

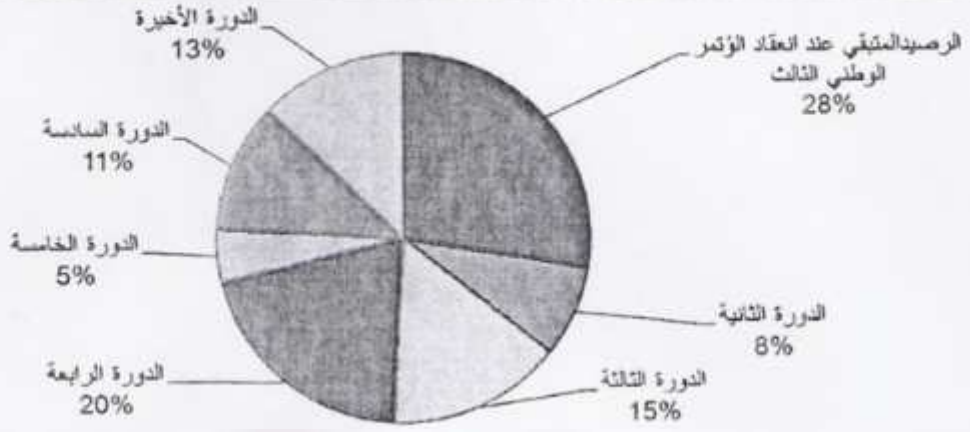

مقارنة بين نسب مختلف أوجه الصرف خلال الولاية الحالية

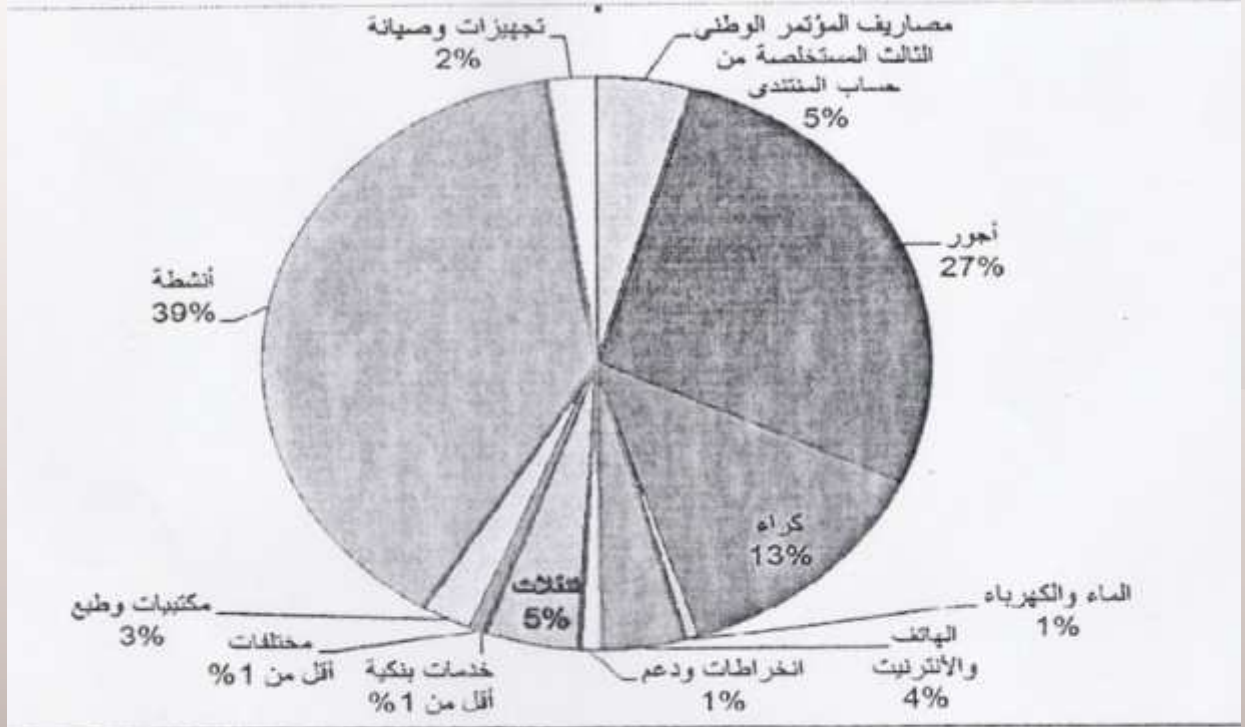

مقارنة بين نسب مختلف أوجه الصرف خلال الولاية الحالية

المداخيل

الرصيد المتبقي عند انعقاد المؤتمر الوطني الثالث	743100,13
الدورة الثانية :الصندوق العالمي لحقوق الانسان:117263.62 +الصندوق الوطني للديمقراطية 1001104.38	217368 .00
الدورة الثالثة :الصندوق العالمي لحقوق الانسان:127881.04+وزارة العدل 30000.00 المركز الدولي لمناهضة التعذيب 2811.37 الصندوق الوطني للديمقراطية 70477.50+ الصندوق الوطني للديمقراطية 177919.93	409089,84
الدورة الرابعة :الصندوق العالمي لحقوق الانسان :245318.15 +الصندوق الوطني لحقوق الانسان 237321.46 +المجلس الوطني لحقوق الانسان :40000.00 +وزارة التنمية الاجتماعية 24750.00	547389,61
الدورة الخامسة : الصندوق العالمي لحقوق الانسان 127600.79	127600,79
الدورة السادسة :الصندوق العالمي لحقوق الانسان 130012.90 +الصندوق العالمي لحقوق الانسان173113.43	303126,33
الدورة الأخيرة : الصندوق العالمي لحقوق الانسان126533.87 +الصندوق الوطني للديمقراطية 124515.26 + الصندوق الوطني للديمقراطية 93600.00	344649,13
المجموع العام :	2692323,83

المصاريف

مصاريف المؤتمر الوطني الثالث المستخلصة من حساب المنتدى	83745,43
أجور	490950
كراء	235000
الماء والكهرباء	13483,78
الهاتف والأنترنيت	72172,13
الخراطات ودعم	19858,82
تنقلات	83784,95
خدمات بنكية	3587
مختلفات	9358
مكتبيات وطبع	45518,2
أنشطة	696386,7
تجهيزات وصيانة	43222,4
المجموع	1797067,41

مجموع المداخيل :2692323,83 - مجموع المصاريف :1797067,41

الباقي :895256,42

جرأة.. ندوة بالبيضاء تناقش محاربة الوصم والتمييز ضد النساء ممتهنات الجنس

الياس المصراتي
الاربعاء 27 نونبر 2013 - 14:37

بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة العنف الذي يصادف يوم 25 دجنبر من كل سنة ، و كذلك اليوم العالمي لمحاربة السيدا و الذي يصادف 1 دجنبر من كل سنة، ينظم مكتب فرع الدار البيضاء لجمعية محاربة السيدا و بتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدار البيضاء /سطات ندوة حول : «محاربة الوصم والتمييز ضد النساء في وضعية صعبة و الأكثر عرضة لخطر الإصابة بفيروس فقدان المناعة المكتسب – ممتهنات الجنس ».

حسب المنظمين، يهدف هذا اللقاء إلى فتح نقاش مع الفاعلين حول مناهضة العنف ضد النساء المصابات بفيروس فقدان المناعة، بما يتماشى و توجهات المغرب في سيادة المقاربة المبنية على حقوق والإنسان، التي تضمن عدم التمييز والوصم، بالنسبة للنساء المتضررات.نظرا لترابط وضعية الهشاشة لدى هذه الفئة بارتفاع خطر الإصابة بفيروس فقدان المناعة المكتسب .

وسيحضر هذه الندوة ممثلين عن مؤسسات حكومية (العدل، الصحة، الداخلية، وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية و مديرية السجون..) وممثلي المجتمع المدني بالجهة. وستعقد هذه الندوة يوم 27 نوفمبر 2013 إبتداءا من الساعة الثالثة بعد الزوال بفندق فرح بالدار البيضاء الكائن بشارع الجيش الملكي .

http://www.goud.ma/%D8%AC%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B4-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B5%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%8A%D9%8A%D8%B2-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D9%85%D8%AA%D9%87%D9%86%D8%A7%D8%AA_a37842.html

ندوة. اعتماد الشرطة للعوازل الطبية دليلا ضد ممتهنات الجنس في الشارع يضرب جهود محاربة السيدا في صفوفهن في الصفر.

إلياس المصراتي
الخميس 28 نونبر 2013 - 13:05

0
inShare

كشفت متدخلات، أمس بالدار البيضاء، في إطار ندوة المجلس الجهوي لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات والجمعية المغربية لمحاربة السيدا أن أجهزة الدولة وخاصة الشرطة تعيق عملها في مجال التوعية والتحسيس خاصة في مجال محاربة انتشار فيروس فقدان المناعة المكتسب / السيدا.

وقالت مشرفة على برنامج ميداني، إن الجمعية توزع العوازل الطبية على ممتهنات الجنس وعند اعتقالهن فإن العازل يشكّل دليل اثبات لامتهان العمل الجنسي، لذلك فإنهن يتفادين حمله والنتيجة ممارستهن لعلاقات جنسية غير محمية مما يزيد من خطورة تنقل الأمراض الجنسية وخاصة السيدا.

وأضافت المتحدثة، أنها صادفت يوما وهي في الميدان حملة للأمن، وسوئلت عن سبب تواجدها في المكان فاضطرت لاخبارهم أنها توزع بطائق على النساء الراغبات في العمل في البيوت، وتفادت بذلك اعتقالها واتهامها بدورها بممارسة الدعارة.

http://www.goud.ma/%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7-%D8%B6%D8%AF-%D9%85%D9%85%D8%AA%D9%87%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3-%D9%81%D9%8A_a37915.html

إحداث بوابة وطنية خاصة بقضية الصحراء المغربية

13-11-27

أعلن مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، أن الوزارة برمجت في إطار سنة 2014 إحداث بوابة وطنية خاصة بقضية الصحراء المغربية تعمل على تقديم المادة الوثائقية المرتبطة بهذه القضية.

وقال الخلفي، في معرض رده على سؤال شفوي حول "مساهمة الإعلام العمومي في الدفاع الوطني" في جلسة الأسئلة الشفوية بمجلس المستشارين، إن هذه البوابة الوطنية ستقدم مادة وثائقية خاصة بقضية الصحراء من زاوية تاريخية وحقوقية وسياسية ودبلوماسية وديمغرافية وأنثربولوجية وثقافية وعلمية وأكاديمية بحثية.

وفي ذات السياق، أوضح الخلفي في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن هذه البوابة الوطنية ستوفر المعطيات التاريخية المرتبطة بكرونولوجية هذه القضية وتطورها سواء تعلق الأمر باتفاقية دولية تعود للقرون الماضية أو مذكرات المغرب التي وجهت لمنظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الأممية، وذلك بهدف تمكين الباحثين من معطيات تؤهلهم لدراسة تطور هذه القضية.

وأشار إلى أن البوابة تتضمن شقا يهم مبادرة الحكم الذاتي، وكل ما يتعلق بها، ومختلف الخطوات التي تلت ذلك، إضافة إلى ما يتعلق بالمجهودات التنموية التي بذلت منذ استرجاع الأقاليم الصحراوية وإلى غاية الآن مع التمييز بين مراحل ما قبل إحداث وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية ثم المرحلة التي اشتغلت فيها الوكالة ومرحلة طرح النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية.

كما ستقدم هذه البوابة، يضيف الوزير، معطيات ديمغرافية وأخرى مرتبطة بالبنيات التحتية التي جرى إعدادها من قبل القطاعات الحكومية المعنية ومؤسسات وطنية على رأسها المندوبية السامية للتخطيط، بالإضافة إلى الشق الثقافي المرتبط بالثقافة الحسانية والإبداعات الموسيقية والفنية والسينمائية المرتبطة بهذا المجال، وكذا الشق المرتبط ببحث الجامعة المغربية والبحث الأكاديمي حول هذه القضية والإصدارات التي صدرت بهذا الخصوص، حتى يتسنى للباحثين الذين يشتغلون في هذه القضية إنجاز دراسات بخصوصها، إضافة إلى الجانب المتعلق بحقوق الإنسان، ولاسيما تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة وتجربة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتجربة هيئة التحكيم.

وحسب الخلفي فإن الأمر يتعلق بمشروع بوابة وطنية متعددة المداخل والمكونات ستشكل أرضية مرجعية لدعم وتقديم المعلومة المحينة تهم القضية الوطنية، مبرزا أنه سيتم إحداث هذه البوابة بتنسيق مع كل المؤسسات الوطنية والوزارات المعنية بهذا المجال على أساس أن تكون "لدينا نقطة مرجعية تمكن من توفير المادة المرتبطة بهذه القضية".

وأشار إلى أن لجنة علمية ستشرف على إرساء بوابة وطنية خاصة بقضية الصحراء المغربية، كما ستشرف عليها مديرية البوابة الوطنية والتوثيق في وزارة الاتصال، مضيفا أنه تم تشكيل لجنة أولية للتحضير لإحداث هذه البوابة الوطنية.

-

http://www.pjd.ma/actualites-nationale/page-12620

الدار البيضاء

حقوقيون يناقشون سياسة الهجرة بالمغرب

767/17

الخبر

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، بشراكة مع حركة وضوح طموح شجاعة، مؤخرا، مائدة مستديرة تحت عنوان «أي تفعيل لسياسة الهجرة بالمغرب ؟».

تنظيم هذه المائدة المستديرة يدخل ضمن تفعيل التوصيات الصادرة عن التقرير الموضوعاتي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الخاص بوضعية المهاجرين وطالبي اللجوء بالمغرب والذي وصفته السيدة شمبسة رياحة، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء – سطات، بانه تقرير جريء تضمن مجموعة من التوصيات، موجهة للعديد من الفاعلين كل حسب تخصصه في هذا الموضوع، لامست مجموعة من الحقوق الأساسية الخاصة بفئة المهاجرين وطالبي اللجوء، مضيفة أن الغاية من تنظيم هذه المائدة المستديرة هو العمل على تطبيق فلسفة المجلس.

الكل كان يسعى من وراء تنظيم هذه المائدة المستديرة للخروج بتوصيات وآليات لتفعيل هذه السياسة الجديدة للهجرة التي تبناها المغرب والتي أكد عليها جلالة الملك بعد اطلاعه واقتناعه بالتقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بضرورة التعاطي مع إشكالية الهجرة بطريقة إنسانية وشاملة، إنها إرادة حقيقية ونضج على مستوى اتخاذ القرار وما ينقص سوى آليات التفعيل والمصاحبة وتاهيل العنصر البشري الذي سيعمل على تصريف وأجرأة هذه السياسة على مستوى الإدارات التي ستتعامل مع هؤلاء المهاجرين وكذلك إنشاء آليات الاستقبال، والحديث هنا يتعلق بـ 45 أو 50 الف ملف خلال سنة 2014 وهو ما تمت الإشارة والتأكيد عليه في هذا اللقاء.

السياسة الجديدة للهجرة التي تبناها المغرب تقوم أساسا على مبدأ التعايش والتضامن واحترام حقوق الإنسان كما هو متعارف عليه دوليا؛ كالحق في التجول والحق في اختيار بلد الإقامة. آليات الاشتغال كما يراها بعض المشاركين في هذا اللقاء للتمكن من التعامل مع ملفات المهاجرين وطالبي اللجوء تفرض ضرورة تاهيل العنصر البشري، وضرورة إعداد بنيات الاستقبال؛ كالمدارس مثلا، من أجل إدماج أبناء المهاجرين في منظومة التعليم العمومي دون إغفال ضرورة المصاحبة على مستوى اللغة، ضرورة تاهيل البنيات الاستشفائية لاستقبال المرضى المهاجرين، خاصة الذين يعانون من أمراض خطيرة بدافع الإنسانية. إنها مجموعة من الإجراءات تروم تصريف هذه السياسة الجديدة للهجرة بالمغرب، لذا وجب التفكير بشكل جماعي في وضعية الهجرة وطالبي اللجوء بوضع سياسة مندمجة، سياسة إنسانية قائمة على المقاربة الحقوقية تبنى على الإشراك والتشاور مع كل الفاعلين المعنيين بالأمر.

بنكيران يرد بلغة باردة في موضوع ساخن الحكومة جملة اعتراضية في ملف القضية الوطنية

جلال كندالينشر في الاتحاد الاشتراكي يوم 27 - 11 - 2013

رد رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران على موضوع حول تطورات القضية الوطنية بلغة باردة في موضوع ساخن جدا، متعلق بتطورات قضيتنا الوطنية، إذ لوحظ أن رئيس الحكومة، وعلى غير عادته، اختار الجواب عبر 30 دقيقة و46 ثانية على هذه القضية دون أن يرتجل في الموضوع، وذلك حتى لا يخرج عن الخط الذي رسمه لنفسه، إذ كان رده عبارة عن تقرير إعلامي بمعطيات عامة دون أن يقدم للشعب المغربي خارطة طريق واضحة بخصوص هذا الموضوع وما تنوي حكومته القيام به قبل أن يؤكد بنكيران على تبيينه ماجاء في مداخلة الفريق الاشتراكي.

المساءلة الشهرية تميزت بالمداخلة القيمة للفريق الاشتراكي بمجلس النواب التي دعت الوزراء والبرلمانيين إلى التصفيق، حيث ثمن محمد عامر نتائج الزيارة الملكية إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

والتي أكدت للعالم أجمع الدور الريادي الذي يقوم به جلالة الملك في مجال الاصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي على المستوى الداخلي، وفي مجال التضامن والتآزر على المستوى الاقليمي والجهوي والدولي.

واعتبر عامر أن ما حققته الدبلوماسية الملكية من انجازات بالنسبة لقضيتنا الاولى، يندرج في سياق المبادرات الشجاعة التي اتخذها جلالة الملك منذ توليه العرش، والهادفة الى جعل مسألة الوحدة الترابية في عمق دينامية الاصلاح في المغرب. وأكد محمد عامر أننا عندما نتوجه للحكومة اليوم في موضوع الوحدة الترابية لاننا نعتبر ان مسؤولية الحكومة لا يجب اختزالها في عمل وزارة الخارجية وجهازها الدبلوماسي، بل نعتبر أن العمل الحكومي في شموليته، في تعامله مع القضايا السياسية والحقوقية ومع الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هو عمل في صلب قضية وحدتنا الترابية.

وأكد أن الفريق الاشتراكي سجل التباطؤ والتلكؤ في إنجاز الاصلاحات وفي التفعيل الديمقراطي للدستور، ومن شأن ذلك أن يشكل مصدر إزعاج وتشويش على صورة بلادنا ومصداقيتها بالداخل والخارج. واعتبر أن خير دفاع عن وحدتنا الترابية هو الاستمرار في الاصلاح ولا شيء غير الاصلاح بدون خجل أو تردد. وتساءل عضو الفريق الاشتراكي عن نوعية المبادرات التي تعتزم الحكومة اتخاذها لاستثمار هذا المناخ الايجابي لتحصين المكاسب وإفشال مخططات الخصوم، وعن الاجراءات التي اتخذتها لتفعيل ما تبقى من توصيات هيأة الانصاف والمصالحة ودعم عمل المجلس الوطني لحقوق الانسان وتنفيذ توصياته.وكيف يمكن تجاوز ما لوحظ من خروقات في مجال الحريات وحقوق الانسان في العديد من المناطق، واعتبار أن الحرص على الامن والنظام العام لا يتعارض مع حماية الحقوق والحريات. وأكد «إننا نريد ان يطلع الرأي العام على منظورها في تفعيل مضمون تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والهادف الى إقرار نموذج تنموي جديد للاقاليم الجنوبية، ثم كيف يمكن تجاوز أعطاب نظام الحكامة القائم.

ومعالجة أزمة الثقة تجاه الإدارات والهيئات الترابية والشعور بالحيف وغياب الشفافية في مجال تدبير الشؤون العمومية. وتساءل أيضا، ألم يحن الوقت للانفتاح على الأجيال الجديدة واعتبارها فاعلا أساسيا في تنفيذ النموذج التنموي الجديد، ومحاورا مهما في بلورة السياسات العمومية وتنفيذها وتقييم نتائجها.

وما هي رؤية الحكومة في تعبئة مغاربة العالم واستثمار ما يتوفرون عليه من مؤهلات دفاعا عن و حدتنا الترابية والمصالح الحيوية لبلادنا.

وشدد في مداخلته على أن الفريق الاشتراكي، وهو يؤكد على هذه القضايا، يؤمن بأن مصير وحدتنا الترابية مرتبط بمصير الإصلاحات السياسية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب وفي أقاليم الشمال، لذلك يعتبر أن الحكومة لها مسؤولية كبيرة في الرفع من وتيرة انجاز الإصلاحات الوطنية الكبرى وفي تفعيل النموذج التنموي الجديد في الأقاليم الجنوبية.

وحده هذا الاختيار كفيل بإحباط كل مناورات الخصوم وتحصين المغرب في حدوده وفي وجوده مشير إلى أننا في الفريق الاشتراكي، وفي حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الذي اعتبر دائما معركة التحرير مرتبطة بمعركة الدمقراطية والإصلاح، يؤكد على أولوية القضية الوطنية في دبلوماسيته الحزبية، ولا يدخر أي جهد في اتخاذ كل المبادرات لإسماع صوت الاشتراكيين المغاربة ومقاربتهم لموضوع الوحدة الترابية في ارتباطها بالإصلاحات الدمقراطية والحقوقية، كما تم مؤخرا من طرف الشبيبة الاتحادية مع الشبيبة الاشتراكية العالمية، وفي اسطمبول مع الأممية الاشتراكية وفي مراكشمع الاشتراكيين الأوربيين وفي مالي مع دول غرب إفريقيا والساحل.

http://www.maghress.com/alittihad/186595

الصبار: تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بحقوق الطفل يصطدم بعوائق سياسية وتنظيمية ومالية

تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بحقوق الطفل يصطدم بعوائق عديدة ذات طابع سياسي وتنظيمي ومالي

شعب بريس- و م ع

قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، امس الثلاثاء بالرباط، إن تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بحقوق الطفل يصطدم بعوائق عديدة ذات طابع سياسي وتنظيمي ومالي.

وأكد الصبار، خلال تدخله في ندوة دولية "المغرب محاكاة نموذج الأمم المتحدة"، الذي ينظمه المرصد الوطني لحقوق الطفل، أنه على الرغم من المقتضيات المنصوص عليها في دستور المملكة في مجال النهوض بحقوق الطفل، تفعيل هذه القوانين المتعلقة بهذه المقتضيات يواجه عوائق عدة.

واعتبر أن غياب مقاربة سياسية شاملة، والضبابية في تحديد الأدوار والمسؤوليات، وتداخل بين مهام المؤسسات زيادة على قلة الموارد المالية تمثل كلها أحجار عثرة تكبح مسار تفعيل الترسانة القانونية المتعلقة بحقوق الطفل.

وأبرز، من جانب آخر، الحاجة إلى بذل جهد إضافي من أجل تفعيل مقتضيات الدستور الذي منح مكانة بالغة الأهمية للنهوض بحقوق الطفل.

من جانبه، دعا المدير التنفيذي للمرصد الوطني لحقوق الطفل، مصطفى دانييل، المشاركين الشباب في هذا المؤتمر إلى الانخراط في هذا المشروع الأممي من أجل الاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال.

كما حث على التفكير في مقاربات جديدة قادرة على التعامل مع الإشكاليات الخاصة بالطفولة في شموليتها.

وتنظم هذه الندوة الدولية عشية الاحتفال بتخليد الذكرى العشرين لمصادقة المملكة على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل.

ويشارك في هذه الندوة، التي تنظم من 25 إلى 27 نونبر الجاري، شباب من دول مختلفة لمناقشة قضايا الطفل في المجتمع وتطور منظومة حقوق الطفل خلال العقود الأخيرة، والتفكير في الوسائل الكفيلة بتعزيز المكتسبات في هذا المجال.

http://chaabpress.com/%D8%B4%D8%B9%D8%A8%20%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B3/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9/19492/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1%20%D8%AA%D9%81%D8%B9%D9%8A%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5%D9%88%D8%B5%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82%D8%A9%20%D8%A8%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84%20%D9%8A%D8%B5%D8%B7%D8%AF%D9%85%20%D8%A8%D8%B9%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%82%20%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9.html

غاضبون من مؤتمر المنتدى يتهمون الصبار بهندسة موقف إقبار قرار الانسحاب من المجلس الوطني

أضيف في 27 نونبر 2013 الساعة 49 : 14

أعلنت مجموعة من مؤتمري المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف تجميد العضوية بالمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف الى حين انسحابه من المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

و كانت نفس المجموعة قد أصدرت بيانا عشية المؤتمر تطالب فيه بالانسحاب من المجلس، كما اتهمت نفس المجمعة الامين العام للمجلس محمد الصبار و أحد مؤسسي المنتدى بهندسة موقف إقبار الانسحاب.

و اعتبر المنسحبون أن "التوافقات السياسوية الفجة والمخجلة والمدعومة بالإنزالات الصامتة انتصرت لفائدة جبهة التواطؤ والتخاذل، أي دعاة عدم الانسحاب.. فقد تم تهريب الحسم في نقطة الانسحاب أو عدمه الى المجلس الوطني للمنتدى، حيث الأغلبية لجبهة "الولاء"، مما يعني إقبار موقف/قرار الانسحاب.. وتوج هذا "الانتصار" بحضور الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان منتشيا الى ساحة المعركة (مركب بوزنيقة)، ليؤكد الحقيقة التي رددها باستمرار: "المنتدى في جيبي"، معانقا ومهنئا مهندسي مسارات الذل والاتجار في آلام ومعاناة بنات وأبناء شعبنا.."

و قال الغاضبون من قرارات المؤتمر في بيان لهم " لقد ذبح موقف الانسحاب وذبحت الديمقراطية.. فبالليل (ليلة السبت/الأحد) تم اعتماد الاقتراع السري المباشر.. وبالنهار (نهار الأحد) تبخر و"تمسخ". لقد ساد الغموض (المفضوح) ضدا على الوضوح.. وسادت الانتهازية ضدا على المبدئية.. وصار شعار "مامفاكينش" دالا على التشبث بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان وبالتوافقات والكوطا وهلم جرا.."

–

http://zoompresse.com/news3371.html

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالداخلة –أوسرد تشارك في معرض الكتاب بجهة وادي الذهب–الكويرة

أضف المقال إلى :

أضيف في 27 نونبر 2013 الساعة 37 : 15

تشارك اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالداخلة –أوسرد في الدورة الرابعة من معرض الكتاب المزمع تنظيمه من طرف المديرية الجهوية للثقافة بجهة وادي الذهب–الكويرة من 29 نونبر إلى 8 دجنبر 2013 بالداخلة، تحت شعار "تكريس ثقافة القراءة، دعامة أساسية للتنمية المستدامة".

وتهدف اللجنة من خلال هذه المشاركة إلى تعزيز التواصل مع محيطها والتعريف باختصاصات ومهام المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وإثراء الفكر في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان .
هكذا، سيتم بتعاون بين اللجنة والمديرية الجهوية تنظيم ندوتين فكريتين الأولى من تأطير الأستاذ أحمد العهدي حول موضوع موضوع "التربية الحقوقية بالجهة، واقع وآفاق" والثانية من تأطير الأستاذ الدخيل الموساوي حول موضوع "دور التربية والتثقيف في الممارسة الحقوقية

" .
كما ستقيم اللجنة رواقا يعرض مختلف إصدارات ومنشورات المجلس الوطني وأقراصا مدمجة تحتوي على المكتبة الرقمية للمجلس، كما سيتم تقديم شروحات للزائرين عن طبيعة عمل المؤسسة.

http://www.zoompresse.com/news3373.html

عاااااجل...تأجيل محاكمة المعتقلة الصحراوية "فتيحة بوسحاب"

أضيف في 27 نونبر 2013 الساعة 18:38

الصحراء اليومية/طانطان

حضرت اللجنة الجهوية لحقوق الانسان طانطان كلميم، اطوار الجلسة الأولى لمحاكمة المواطنة "فتيحة بوسحاب" من مواليد1976 بطانطان، معطلة ملف رقم201/13 والتي تتابع بتهمة إهانة موظف أثناء أدائه لعمله رفقة حقوقيين و مواطنين غصت بهم قاعة الجلسات رقم1يوم الاثنين25نونبر الجاري ابتداءا من الساعة الثانية زوالا، والتي عرفت أيضا إنزالا أمنيا وحضور مختلف الأجهزة داخل القاعة.

وقدكانت المعتقلة "فتيحة بوسحاب" في حالة وهن كبير جراء دخولها في إضراب عن الطعام منذ يوم اعتقالها (الخميس20نونبرمساء) مؤازرة بالأستاذ "عبد الواحد لحرش" من هيئة اكادير، الذي تقدم بملتمس اعتراضي طالبا لها السراح المؤقت نظرا لظروفها الصحية والمعيشية ولضمانة حضورها ولو بكفالة.

وكان لزاما على رئيس الجلسة، أن يطلب منها الجلوس، الشيء الذي لم يحصل، الملتمس رفضته النيابة العامة بمبرر أنها هي التي أمرت باعتقالها، ولا وجود لما يستند عليه لمتابعتها في حالة سراح. وأجلت الجلسة إلى يوم ثاني دجنبر القادم، وقامت اللجنة بزيارتها وحقوقيون من الجمعية المغربية لحقوق الانسان مرة اخرى، لتلتمس منها شرب الماء والسكر حفاظا على حالتها الصحية المتدهورة أصلا، وأخبرنا وكيل الملك بذلك الشيء الذي استجابت له اخيرا، بيد أنها مازالت في حالة اضراب عن الطعام مفتوح.

وموازاة مع ذلك، نظمت المعطلة "ميمونة عناي" من مواليد1976 بزاكورة، وقفة رمزية كما أخبرتنا اليوم، ابتداءا من الساعة الحادية عشرة زوالا امام عمالة الاقليم، والذي يصادف اليوم العالمي لمحاربة العنف ضد النساء، للفت نظر المسؤولين تضيف "ميمونة"، لحالة "فتيحة بوسحاب" الصحية، التي تضاعفت جراء هجوم للقوات العمومية على المعطلين المطالبين للشغل، ومنذ سنة2005 أسفر عن تكسير أسنانها الأمامية، الشيء الذي يتوجب معه مساعدتها على العلاج على الأقل في انتظار الحصول على الشغل والعيش الكريم الذي يكفله الدستور والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب.

– محمد جرو/طانطان.

http://www.saharadiario.com/news3613.html

Droits de l'enfant : la mise en œuvre des textes juridiques se heurte à plusieurs contraintes

La mise en application des textes juridiques relatifs aux droits de l'enfant bute sur des contraintes d'ordre politique, organisationnel et financier, a indiqué mardi à Rabat le Secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar.

Invité à intervenir lors du colloque international "Maroc Model United nations", initié par l'Observatoire national des droits de l'enfant (ONDE), M. Sebbar a souligné qu'en dépit des avancées introduites par la Constitution du Royaume en matière de promotion des droits de l'enfant, la mise en œuvre des textes juridiques y afférents est confrontée à nombre d'entraves.

L'absence d'une approche politique globale, le manque de clarté dans la définition des rôles et des responsabilités, l'interférence entre les missions des institutions en sus de l'insuffisance des ressources financières constituent des pierres d'achoppement freinant le processus de mise en application de l'arsenal juridique relatif à la promotion des droits de l'enfant, a décliné M. Sebbar

Il a, d'autre part, mis en avant qu'un effort supplémentaire s'impose pour donner corps aux dispositions de la constitution qui a accordé une place d'extrême importance à la promotion des droits des enfants.

Pour sa part, le directeur exécutif de l'Observatoire national des droits de l'enfant (ONDE), Mustapha Daniel a invité les jeunes participant à cette manifestation à s'investir pleinement dans ce projet onusien, afin de tirer profit des expériences de leurs pays respectifs en la matière.

M. Daniel a aussi appelé à penser de nouvelles approches à même de traiter les problématiques inhérentes à l'enfance dans leur entièreté.

Le Colloque international "Maroc Model United nations", qui se tient du 25 au 27 novembre à Rabat, est organisé à l'initiative de l'ONDE, à la veille de la commémoration du 20ème anniversaire de la ratification par le Royaume de la Convention des Nations Unies relative aux droits de l'enfant.

Participent à ce colloque des jeunes en provenance de plusieurs pays et qui s'attèlent à mener une réflexion ouverte sur la situation réelle de l'enfant dans la société, l'évolution des droits des enfants durant les deux dernières décennies, et la prospection des moyens à même de consolider les acquis en la matière.

-MAP-

.

-

http://maroc.ma/fr/actualites/droits-de-lenfant-la-mise-en-oeuvre-des-textes-juridiques-se-heurte-plusieurs-contraintes

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية - ورزازات اليوم (الخميس) ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال لقاء تشاوريا مع رؤساء المصالح لإقليم تنغير بالمركب التربوي الاجتماعي للإقليم.

ويهدف هذا اللقاء، الذي سيشهد مشاركة ممثلي القطاعات الحكومية المعنية ومسؤولين أمنيين وقضائيين ومنتخبين وفعاليات مدنية، إلى الوقوف عند أهم حاجيات القطاع وتحديد الأولويات، وتجميع المقترحات في ما يتعلق بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

ويتضمن برنامج اللقاء، بالإضافة إلى الجلسة الافتتاحية، تقديم ورقة تعريفية حول المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومهام لجانه الجهوية وتقديم حصيلة أنشطتها منذ تأسيسها.

4673

الصبار يدخل على خط اغتصاب طفل قاصر يعاني اختلالات نفسية بالرحامنة

الصبار يدخل على خط اغتصاب طفل قاصر يعاني اختلالات نفسية بالرحامنة

Google +0 2 0 0

منذ 12 ساعة بتاريخ 27/11/2013

دخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على خط الفضيحة التي هزت إقليم الرحامنة، والمتمثلة في اغتصاب قاصر يعاني من اضرابات نفسية من طرف شخص بمدينة ابن جرير. فقد استغرب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في شخص عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان مراكش اسفي، خالد مصباح، من قرار المحكمة الابتدائية بابن جرير، التي قضت بالحكم على مغتصب الطفل بسنة سجنا نافذة وغرامة 5000 درهم، وهو الأمر الذي اعتبره المجلس: حكما اقل ما يقال عنه انه مجانب للصواب . وقال مصباح في تصريح لموقع فبراير.كوم بعد هذا الحكم أنه: تولدت لدي قناعة بالمسافة التي لازالت تفصلنا عن القطع مع هاته الجرائم في ظل المقتضيات الحالية للقانون الجنائي المغربي الذي لازال متخلفا عن السياق العام الذي يطالب به المجتمع ومكوناته الحقوقية الجادة . وترجع تفاصيل القضية بعد ضبط فرقة للدراجين بحي الوردة بابن جرير شخصا يبلغ من العمر 33 سنة يمارس الجنس على طفل قاصر يبلغ من العمر 13 سنة ويعاني اختلالات نفسية.

-

http://www.khbirate.com/27240/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1_%D9%8A%D8%AF%D8%AE%D9%84_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D8%AE%D8%B7_%D8%A7%D8%BA%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%A8_%D8%B7%D9%81%D9%84_%D9%82%D8%A7%D8%B5%D8%B1_%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D9%86%D9%8A_%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA_%D9%86%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%A9_%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%86%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9

باكير قيادي بالشبيبة الاسلامية حكم بالإعدام فعاد من المنفى

27 نوفمبر,2013 - LE360

باكير قيادي بالشبيبة الاسلامية حكم بالإعدام فعاد من المنفى 26/11/2013-عبد الواحد المهتاني على الساعة 17:34 (تحديث : 26/11/2013 | على الساعة : 20:54)

عبد الكريم مطيع زعيم الشبيبة الاسلامية

© حقوق النشر : DR

عاد اليوم الثلاثاء إلى المغرب الخضر باكير، أحد قيادي الشبيبة الاسلامية بعد حوالي ثلاثة عقود من المنفى في ليبيا، وكان في استقباله في مطار محمد الخامس عبد الله لعماري المحامي بهيئة الدارالبيضاء و المعتقل السابق ضمن مجموعة حكيمي بلقاسم، وعضو الأمانة العامة لحزب النهضة والفضيلة.

وكان في استقبال باكير أيضا، بعض الأعضاء عن المجلس الوطني لحقوق الانسان، من ضمنهم الشفشاوني (معتقل سياسي سابق)، ومبارك أفكوح (معتقل إسلامي سابق).

الفاعل الحقوقي عبد الرحيم مهتاد، معتقل إسلامي سابق، ورئيس جمعية "النصير " والذي كان بدوره من ضمن الحاضرين، صرح ل le360، أن عودة باكير لخضر لم تات في إطار عفو، ولكن بحكم التقادم القضائي وسقوط الأحكام الصادرة في حقه.

وأضاف مهتاد أن باكير الذي كان ينتمي إلى مجموعة بدر أو ما يعرف بمجموعة 84 و85 ، حصل على جواز سفر مغربي من القنصلية المغربية بطرابلس، وأن عودته كانت سلسة، وأنه لم يتعرض لمضايقات أو استجواب من طرف السلطات الأمنية، وهوالتعامل الذي حضي به منفيون ينتمون إلى الحركة الاسلامية عادوا أخيرا، مما يعبر في نظر مهتاد على وجود إرادة سياسية لطي هذا الملف.

ويعتبر لخضر باكير (من مواليد 1964) من أهم قيادات الشبيبة الإسلامية، التي تفرعت عنها أغلب الحركات الإسلامية المغربية، غادر المغرب في غضون 1984، وحوكم عليه غيابيا بالإعدام في غضون العام الموالي (1985)، وقد صدر في حق هذه المجموعة الإسلامية 14 حكما بالإعدام.

وتأتي عودة باكير في إطار تسوية قضائية، بحكم أن مقتضى القانون الجنائي تشمل هذه الأحكام القضائية بالتقادم.

-

http://www.pwaq.com/%D8%A8%D8%A7%D9%83%D9%8A%D8%B1-%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A8%D8%A7/

La moralisation de la vie publique au Maroc est un chantier permanent et global

17/2014

Les participants à un colloque organisé par l'Académie du Royaume du Maroc, du 25 au 27 novembre, ont affirmé que la moralisation de la vie publique au Maroc constitue un chantier permanent et global impliquant des dimensions législative, sociale et culturelle.

Dans leurs interventions lors de ce colloque organisé sous le signe «la moralisation de la vie publique au Maroc», ils ont estimé que le processus de réforme, la complémentarité des efforts et leur pérennité pourraient constituer un moyen efficace pour la moralisation de la vie publique, eu égard à la multiplicité des domaines touchés par la corruption, la fraude et les irrégularités.

A cet égard, le représentant du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), président de la commission régionale des droits de l'Homme de Rabat-Kénitra, Abdelkader Azrii, a indiqué que le processus de moralisation de la vie publique est «une action continue pour mettre en place un équilibre social sur des bases saines».

Le processus de réforme et de moralisation de la vie publique est une partie importante d'un projet global et permanent, puisque la réforme n'est pas liée à un calendrier quelconque, a-t-il soutenu, ajoutant que les différentes institutions intermédiaires impliquées dans la moralisation constituent un espace pour «faire émerger de nouvelles élites» et doivent être considérées comme «une pépinière de nouveaux leader sociétaux».

Pour sa part, le chef de cabinet du président de l'Instance centrale de prévention de la corruption (ICPC), Moulay El Hassan Alaoui Slimani, a souligné que le diagnostic effectué par l'ICPC et l'évaluation des mécanismes adoptés par le Maroc pour ??la lutte contre la corruption montrent qu'il y a des domaines spécifiques nécessitant une attention particulière pour atteindre les objectifs globaux de la moralisation.

Il s'agit, a-t-il précisé, de la consolidation du caractère stratégique de la moralisation

globale, le développement de la politique pénale, la promotion de la bonne gouvernance, le renforcement de la prévention contre la corruption, la répartition des rôles entre les institutions et la garantie de la convergence et de la coordination entre elles.

Le président de l'Institution du Médiateur, Abdelaziz Benzakour a, de son côté, mis en avant les missions de l'institution en tant que régulateur et contrôleur de la discipline et de l'éthique administratives, relevant qu'elle œuvre pour la simplification des procédures administratives et la consolidation du principe de corrélation entre l'action administrative responsable et la reddition des comptes.

Ce colloque se poursuit avec des interventions et des exposés ayant trait à la moralisation de la vie publique au Maroc, notamment «le rôle de la société civile dans la moralisation de la vie publique», «la réglementation des médias et la moralisation de la vie publique» et «l'éthique politique».

lemag.ma
le quotidien maghrébin

El Khalfi : Création en 2014, d'un portail national dédié à la question du Sahara marocain

Lemag - MAP - publié le Mercredi 27 Novembre 2013 à 11:22 modifié le Mercredi 27 Novembre 2013 - 11:22

Rabat - Mustapha El Khalfi, ministre de la Communication, porte-parole du gouvernement, a annoncé, mardi à Rabat, la création, en 2014, d'un portail national dédié à la question du Sahara marocain, qui présentera un fonds documentaire lié à ce dossier.

El Khalfi, qui répondait à une question orale sur la contribution des médias publics à la défense de la cause nationale, présentée par les membres du PAM à la Chambre des conseillers, a souligné que ce portail national offrira une documentation relative au dossier du Sahara marocain touchant les aspects historique, des droits de l'Homme, politique, diplomatique, démographique, anthropologique, culturel, scientifique et de la recherche académique.

Dans une déclaration à la MAP, le ministre a en outre indiqué que ce portail fournira toutes les données historiques liées à la chronologie et à l'évolution de la première cause nationale, qu'il s'agit aussi bien d'une convention internationale remontant aux siècles précédents ou des mémorandums adressés par le Maroc à l'ONU et aux autres organismes onusiens, en vue de mettre à la disposition des chercheurs toutes les données leur facilitant l'étude et l'examen de l'évolution de ce dossier.

Le portail comprendra une partie réservée à l'Initiative marocaine d'autonomie pour le Sahara et à tout ce qui rapporte à ce plan, ainsi qu'à toutes les actions menées depuis sa présentation, outre les efforts de développements consentis depuis la récupération des provinces du sud et jusqu'à l'heure actuelle, avec une distinction entre l'étape d'avant la création de l'Agence pour la promotion et le développement des provinces du sud, celle ayant trait au travail et aux actions de l'agence et celle de la présentation du modèle de développement de ces provinces, a-t-il ajouté.

Et El Khalfi de poursuivre que ce portail présentera des données démographiques et d'autres portant sur les infrastructures, élaborées par les départements gouvernementaux concernés et d'autres institutions nationales et à leur tête le Haut-Commissariat au Plan, notant qu'une rubrique sera dédiée à l'aspect culturel lié à la culture hassanie et aux créations musicales, artistiques et cinématographiques en la matière.

Une autre rubrique du portail sera réservée à la recherche universitaire et académique sur la cause nationale ainsi qu'aux ouvrages publiés à ce propos en vue de permettre aux chercheurs qui travaillent sur ce dossier de réaliser des études à ce sujet, outre la rubrique dédiée à la dimension des droits de l'Homme, en particulier les expériences de l'Instance Equité et Réconciliation, du Conseil national des droits de l'Homme et de l'Instance d'arbitrage, a-t-il précisé.

Selon El Khalfi, il s'agit d'un projet de portail national multidimensionnel et aux diverses entrées et composantes, qui sera une plate-forme de référence pour la présentation de l'information actualisée concernant le dossier du Sahara marocain, faisant savoir que ce portail sera créé en coordination avec toutes les institutions nationales et les ministères concernés pour disposer d'un point de référence qui offrira toute la matière liée à cette question.

Un comité scientifique supervisera la mise en place de ce portail national dédié à la question du Sahara marocain, a affirmé El Khalfi qui a ajouté qu'il sera supervisé par la Direction du portail national et de la documentation au ministère de la Communication, indiquant qu'une commission préliminaire a été mise en place pour mener les préparatifs relatifs à la création de ce portail national.

-

http://www.lemag.ma/El-Khalfi-Creation-en-2014-d-un-portail-national-dedie-a-la-question-du-Sahara-marocain_a77515.html

CP Gadem : Pour les dix ans de la loi sécuritaire 02---03, en finir avec la vision répressive de la migration

Il y a 10 ans était adopté, le 11 novembre 2003, le dahir n° 1.03.196 portant promulgation de la loi n° 02-03 relative à l'entrée et au séjour des étrangers au Royaume du Maroc, à l'émigration et l'immigration irrégulière. Dix ans au cours desquelles la politique migratoire marocaine, si tant est qu'il soit possible de parler de politique, est restée marquée par une pratique persistante de la répression à l'encontre des populations migrantes engendrant des drames humains, des morts chaque année, des violations des droits les plus élémentaires. Une décennie jalonnée par des rafles racistes, des opérations répressives dans les principales villes du Royaume, stigmatisant les populations noires africaines, par des arrestations et des expulsions massives de migrants dans les zones frontalières, par un déchaînement de propos et d'actes racistes. Pour beaucoup, cela est la conséquence d'une vision strictement sécuritaire et répressive.

Pour le GADEM (Groupe antiraciste d'accompagnement et de défense des étrangers et migrants au Maroc) cette approche, non conforme à notre Constitution et à nos engagements internationaux ainsi qu'à notre tradition d'accueil ancestrale, a engendré de graves problèmes de sécurité intérieure en portant atteinte à notre processus de démocratisation, a créé des différentiels de traitement légalement infondés entre les étrangers au Maroc et a écorché notre image. La responsabilité de l'application de la loi n°02-03 doit être étudiée sereinement.

Surtout qu'ayant pris conscience de cette réalité, le chef de l'Etat, le Roi Mohamed VI a décidé de changer radicalement de politique migratoire, notamment pour servir les intérêts de la Nation et le rayonnement du Maroc en Afrique. Les Directives Royales suites au rapport du CNDH veulent créer une rupture avec cette gestion et bannir certaines pratiques. Le gouvernement marocain est ainsi sommé d'élaborer une politique humaine qui respecte les fondements de la Constitution marocaine : c'est à dire une politique qui ne fasse pas de distinction entre les catégories d'étrangers, qui consacre leur égalité avec les Marocains en leur garantissant des droits tout en leur rappelant leurs devoirs, une politique qui sanctionne toutes les formes de discrimination et d'incitation à la haine raciale et qui permette l'enrichissement mutuel par des approches interculturelles. La création d'un Ministère dédié plus particulièrement aux questions de l'immigration est un signal fort pour montrer que le Maroc compte aborder dorénavant cette situation autrement que par des moyens strictement sécuritaires.

Depuis cette date, le Bureau des réfugiés et apatrides (BRA) réactivé a entrepris la reconnaissance des réfugiés déjà reconnus par l'UNHCR et le Ministre chargé des Marocains résidents à l'étranger et des affaires de la migration a annoncé une opération exceptionnelle de régularisation de certains étrangers en situation administrative irrégulière selon des critères définis par le ministère de l'Intérieur et la mise en place par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) d'une commission chargée de la mise à niveau du cadre juridique et institutionnel de l'asile, de la migration et de la lutte contre la traite des personnes.

Pourtant, si depuis l'annonce de la nouvelle politique migratoire, aucune rafle massive n'a été notée à Casablanca et Rabat, les ratissages et opérations d'arrestations collectives accompagnés, dans certains cas, de violences ont toujours cours dans la région Nord et celle de l'Orientale. On déplore plusieurs morts lors de ces opérations dont celle de Moussa Seck à Tanger le 10 octobre dernier « tombé » du 4ème étage lors d'une rafle de la police. Le GADEM déplore également le sort réservé par les forces de sécurités marocaines aux migrantes et migrants refoulé-e-s des enclaves espagnoles de Sebta et Melilla, expulsions dont le caractère légal n'est absolument pas fondé.

Le GADEM demande à ce que les conditions de confiance permettant la mise en œuvre de cette politique radicalement nouvelle, soient renforcées par la mise en place urgente d'un moratoire contre les expulsions et les réadmissions des migrants non ressortissants.

Concernant l'opération « exceptionnelle » de régularisation administrative, si la levée de la conditionnalité de l'entrée et du séjour régulier prévue par l'article 17 de la loi n°02-03 sur l'entrée et le séjour des étrangers est une avancée majeure vers une harmonisation d'avec les engagements internationaux du Maroc, les critères fixés pour les trois premières catégories, semblent être plus restrictifs que les dispositions des articles 17 et 18 de la loi. La vrai nouveauté concerne la régularisation des personnes pouvant justifier d'une présence de 5 ans sur le territoire, sous réserve de disposer de pièces justificatives et probablement d'un document d'identité. Ce qui, pour des « sans-papier » ne sera pas aisé ! Les étrangers atteints de graves maladies pourront aussi prétendre à la régularisation, même si aucune définition ni aucune liste n'ont encore été données. Nous pouvons également nous demander ce qu'il adviendra de tous ceux qui persistant dans leur volonté de quitter leur pays, souvent avec des raisons valables, comme pour les demandeurs d'asile, arriveront sur le territoire marocain ou y prolongeront leur séjour sans autorisation administrative après le 31 décembre 2013. Et s'agissant du droit d'asile, en l'absence de cadre juridique (bien que le dahir de 1957 ne soit pas abrogé) l'examen des dossiers déjà enregistrés par le HCR et les nouveaux enregistrements (quatre mille demande, selon des sources officielles) sont,

jusqu'à ce jour gelés, sans qu'aucune disposition protectrice de cette catégorie de personnes ait été mise en place.
Le GADEM a conscience que le gouvernement fait preuve de bonne volonté afin de répondre aux Hautes Directives Royales allant dans le sens d'un meilleur accueil et traitement des étrangers en situation administrative irrégulière, mais demande à ce qu'on ne répète pas les erreurs du passé. L'étude critique de la loi n°02-03 et de ses conséquences, ainsi que des propositions doivent être faite dans ce sens.
Le GADEM, conscient que le rôle d'évaluation de l'action gouvernementale relève du ressort du pouvoir législatif, réitère sa détermination à soutenir une montée en puissance du rôle du parlement dans le monitoring de la nouvelle politique migratoire, notamment au niveau de la mise en œuvre d'un mécanisme de monitoring se basant sur une approche holistique (guide juridique pratique, témoignages des victimes et monitoring des médias) et permettant ainsi de mesurer périodiquement les progrès/régressions réalisés dans ce cadre. Cet outil sera présenté lors de la conférence de presse organisée par le GADEM le 26 novembre 2013 à Rabat.
Pour finir, le GADEM tient à saluer et à remercier chaleureusement toutes les personnes et organisations, femmes et hommes politiques, journalistes, militants et militantes, membres de la société civile, simples citoyennes et citoyens, fonctionnaires, qui ont toujours cru dans le bienfondé de son action, à savoir défendre les droits des étrangers, lutter contre le racisme et promouvoir le multiculturalisme, et l'ont soutenu : le GADEM, après 7 ans de « clandestinité » administrative, vient de voir sa situation « régularisée » ! Le rôle des délégué-e-s du CNDH et de son président, M. Driss El Yazami, a été décisif. Nous les en remercions.
C'est pour le GADEM un signe nous encourageant dans nos combats. C'est le signe également que le gouvernement et l'Etat marocain sont sur la voie de la consolidation de notre Etat de droit.

http://www.lacimade.org/nouvelles/4723-CP-Gadem---Pour-les-dix-ans-de-la-loi-s-curitaire-02---03--en-finir-avec-la-vision-r-pressive-de-la-migration